S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/22761
5 July 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

رسالة مؤرخة في ٤ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة الى
رئيس مجلس الامن من الامين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير اللجنة الرفيعة المستوى التي اشترك فيها السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والسيد رولف إيكيوس ، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، والسيد ياسوشي أكاشي وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، التي أوفدت الى العراق بناء على طلب أعضاء مجلس الامن ، وفقا لما ورد في البيان الذي أصدره رئيس مجلس الامن في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ (S/22746) .

(توقيع) خافيير بيريز دي كوييار

المرفق

تقرير البعثة الرفيعة المستوى الموفدة الى العراق

ألف - مقدمة

١ - يقدم تقرير البعثة الرفيعة المستوى الى مجلس الامن ، من طريق الامين العام ، في سياق وإطار البيان الذي أدلى به رئيس المجلس في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ (S/22746) ، الذي أنشئت البعثة بموجبه . وعلاوة على ذلك ، فقد فهمت البعثة أن عليها الشروع في عملها في ضوء الحوادث الثلاث التي وقعت في ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، والتي شملها بيان الرئيس . ولذا فإن التقرير لا يتناول تجربة ثلاثة أفرقة أخرى أوفدت الى العراق وفقا لاحكام الفرع جيم من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وقد تبين أن تعاون السلطات العراقية مع أفرقة التفتيش والتخلص من الاشياء النووية كان مرضيا ولم يسبب أية شكاوى تتعلق بتوفير إمكانية حق الوصول فورا ودون عائق الى المواقع أو بأية حقوق أخرى للجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للقرار .

باء - تكوين البعثة الرفيعة المستوى

٢ - كانت البعثة الرفيعة المستوى تتكون من السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والسيد رولف إيكيوس ، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ، والسيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الامين العام للامم المتحدة لشؤون نزع السلاح . وطلب الامين العام الى السيد إيكيوس قيادة البعثة .

٣ - وكان يساعد البعثة فريق من الخبراء هم : السيد م . البرادي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) ؛ والسيد جوان مولاندر والسيد جون سكوت (مكتب اللجنة الخاصة) .

جيم - خط سير رحلة البعثة الرفيعة المستوى

٤ - تجمعت البعثة في البحرين في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وفي ٣٠ حزيران/يونيه ، توجهت البعثة الى بغداد حيث مكثت حتى ٣ تموز/يوليه . وفي ٣ تموز/يوليه ، سافرت

البعثة الى جنيف وقدمت تقريرا شفويا الى الامين العام في ٤ تموز/يوليه بشأن نتيجة أعمالها واعتمدت تقريرها .

دال - الاجتماعات التي تمت في بغداد مع أعضاء رفيعي المستوى في الحكومة العراقية

١ - جدول الاجتماعات

٥ - عقدت البعثة أثناء إقامتها في بغداد ست اجتماعات مع أعضاء الحكومة العراقية التالية أسماؤهم :

٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩١	
الساعة ٢٠/٠٠-٢١/٤٥	السيد أحمد حسين ، وزير الخارجية
١ تموز/يوليه ١٩٩١	
الساعة ١١/١٥-١٣/٣٠	السيد طارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية
الساعة ٢٠/٣٠-٢١/١٥	وزير الخارجية
٢ تموز/يوليه ١٩٩١	
الساعة ١٠/٣٠-١٣/٣٠	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الفريق حسين كامل حسن ، وزير الدفاع الدكتور حومان عبد الخالق ، رئيس لجنة الطاقة الذرية في العراق
الساعة ١٩/٣٥-٢٠/٣٠	السيد سعدون حمادي ، رئيس الوزراء
الساعة ٢٢/٣٥-٢٣/٣٠	وزير الخارجية

٦ - وأثناء الاجتماع الاخير مع وزير الخارجية ، عرضت البعثة إطارا عريضا للنتائج التي تعتزم تقديمها الى الامين العام والى مجلس الامن . وبناء على طلب وزير

الخارجية عقد اجتماع آخر في اليوم التالي ، ذكرت البعثة أنها لم تكن تتوقع في ذلك الوقت أي تطورات جديدة ذات أهمية بالنسبة لمهامها . وأشارت البعثة الى أنها قد مددت بالفعل زيارتها يوما واحدا وأن مجلس الامن طلب اليها أن تقدم تقريرا إليه في أقرب فرصة ممكنة . على أنه اذا ظهرت تطورات أخرى من الجانب العراقي فيمكن إبلاغها وتقديمها في نيويورك أو فيينا .

٣ - عرض مطالب مجلس الامن

٧ - وأثناء الاجتماعات التي عقدتها البعثة ، أكدت أنها أوفدت الى العراق لتنقل طلبا عاجلا من مجلس الامن لتأكيدات لا لبس فيها بأن حكومة العراق ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم وضع أي عراقيل في طريق قيام اللجنة الخاصة بولايتها بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وأنها ستمد يد التعاون التام لأفرقة التفتيش التي أوفدتها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى العراق بما في ذلك توفير الوصول فورا ودون عائق الى المواقع المعلنة أو المسماة تحت الفقرتين ٩ و ١٣ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) إمتثالا لالتزامات وتعهدات العراق قبل الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وشددت البعثة كذلك على أن لديها تعليمات من مجلس الامن بالحصول على ضمانات مطلقة فيما يتعلق بسلامة وأمن جميع الافراد المشتركين في أداء الاعمال ذات الصلة بقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . كما أن لديها تعليمات لتحاول الحصول على معلومات مفصلة بشأن التعهدات والتدابير التي تتخذها حكومة العراق لضمان الامتثال على جميع المستويات بما في ذلك السلطات العسكرية والمدنية المحلية لالتزامات العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

٨ - وعندما نقلت البعثة مطالب مجلس الامن ، ركزت البعثة على القلق البالغ الذي يساور المجلس إزاء الحادثة التي وقعت يوم ٢٨ حزيران/يونيه ، ولاسيما استعمال الافراد العراقيين أسلحة نارية ، واسترعت الانتباه الى أن أعضاء المجلس استاءوا استياءً شديدا من الحوادث التي وقعت في ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ وأدانوا تصرف السلطات العراقية في هذا الصدد . وأكدت أيضا أن بيان الرئيس سجل وجهة نظر أعضاء المجلس بالاجماع .

٩ - واسترعت البعثة الانتباه الى أن مجلس الامن يبقي المسألة قيد النظر . وأكدت البعثة أهمية امتثال العراق الكامل لتمكين الامم المتحدة من مواصلة تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وأن أي رفض للامتثال من جانب العراق من شأنه أن تكون له عواقب وخيمة .

وكررت البعثة الاعراب عن رأي مجلس الامن بشأن ما تشكله أسلحة التدمير الشامل من أخطار تهدد السلم والامن في الشرق الاوسط وبشأن الحاجة الى العمل في اتجاه إقامة منطقة خالية من هذه الاسلحة في الشرق الاوسط .

٣ - التأكيدات التي قدمتها حكومة العراق

١٠ - تلقت البعثة من الوزراء التي التقت بهم تأكيدات مختلفة فيما يلي بيانها :

(أ) قرار من رئيس العراق ، نقله الى مجلس الامن في نيويورك الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة (S/22749) ، مفاده أن الرئيس أمر جميع السلطات العراقية المعنية بمد يد التعاون الكامل لممثلي الامم المتحدة وتسهيل مهامهم تمشيا مع الالتزامات التي أخذها العراق على نفسه . كما أن الرئيس أعطى تعليمات بإزالة جميع العراقيل البيروقراطية التي تنشأ في عملية التعاون ، وأذن لوزير الخارجية باصدار تعليمات فورية لجميع السلطات والادارات التي يود ممثلو الامم المتحدة زيارتها وتفتيشها للسماح لهم بذلك دون تردد .

(ب) بيان آخر من رئيس العراق يتضمن ، في جملة أمور ، تأكيدا بأن العراق تخلى عن جميع الانشطة التي قد تتنافى وأحكام قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

(ج) تأكيد بأن العراق سيتخذ جميع ما يلزم من تدابير لكفالة عدم وضع أية عراقيل أمام أنشطة التفتيش التي تقوم بها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنه سيمد يد التعاون الكامل لافرقة التفتيش ، بما في ذلك وصولها فورا ودون عراقيل الى حيث تريد وحقها في إيقاف وتفتيش العربات المتحركة .

(د) معلومات تفيد بأنه قد صدرت الى جميع الافراد العسكريين والمدنيين العراقيين أوامر بهذا الصدد من أجل تنفيذ تأكيدات التعاون على جميع الاصعدة ومن أجل كفالة سلامة وأمن جميع الافراد العاملين في إنجاز المهام المتصلة بقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) .

(هـ) معلومات تفيد بأنه أُنيطت بوزير الخارجية السلطة الكاملة لاصدار التوجيهات المتصلة بالامتثال لطلبات اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وأن ضابط اتصال عسكري رفيع المستوى قد عُين اعتبارا من

تلك اللحظة في وزارة الخارجية ولديه سلطة اتاحة الوصول الفوري الى أي موقع عسكري أو منشأة عسكرية .

٤ - الوصول الى الأجسام التي لاحظها فريق التفتيش النووي

١١ - أصرت البعثة إصرارا متواصلا على الدعوة الموجهة من أعضاء مجلس الامن الى العراق بأن يتيح وصول فريق التفتيش النووي الموجود حاليا في العراق فورا ودون عراقيل الى الأجسام التي حاول الفريق تفتيشها أيام ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ . وكررت البعثة هذه الدعوة حين أُبلغت بأن المواد التي دعي الفريق لتفتيشها في فلوجة يومي ١ و ٢ تموز/يوليه لم تكن تحتوي على الأجسام التي كان الفريق قد لاحظها يوم ٢٨ حزيران/يونيه .

١٢ - وأوضح الجانب العراقي أن بعض المعدات والمواد التابعة لهيئة الطاقة الذرية العراقية قد نقلت الى وزارة الدفاع بغرض تدمير المواد التي قد تتنافى وأحكام قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) وإعادة توزيع المواد الاخرى التي يمكن استخدامها في برنامج التعمير المدني في العراق . وأفيد أيضا بأن بعض هذه المعدات والمواد كان موجودا في موقع الفلوجة . ولم تحدد مواصفات لهذه المواد ، ولكن رئيس هيئة الطاقة الذرية العراقية وعد بأنه سوف يتيح في المستقبل القريب قائمة بجميع المواد التي تم تدميرها . وعقب هذه الايضاحات ، اقتيد فريق التفتيش برفقة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد ظهر يوم ٣ تموز/يوليه الى موقع للتدمير حيث عرضت عليه بعض المعدات المدمرة . وكانت القطع الكبيرة من المعدات التي عوينت تتصل بالبحث النووي ولم يكن بالامكان أن تكون لها صلة بانتاج مواد يمكن استخدامها في صنع الاسلحة . ولم يعط أي تفسير مقنع للسبب الذي دعا الى تدميرها .

١٣ - وذكرت البعثة أنه اذا كان العراق يفيس قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) على أنه لا يغطي البحث أو المرافق الاخرى أو معدات إخصاب اليورانيوم أو فصل البولتونيوم ، فسوف تكون هناك حاجة الى إصدار إعلان اضافي بتضمين مواد مثل النوابذ ، وأجهزة عزل النظائر المشعة ، ومرافق انتاج تتراكلورايد اليورانيوم وهكسافلورايد اليورانيوم . وصرح رئيس هيئة الطاقة الذرية العراقية بشكل قاطع أنه لم يكن هنالك ولا يوجد حاليا لدى الهيئة أي برنامج لاخصاب اليورانيوم في العراق . وأضاف نائب رئيس الوزراء أنه ليس هناك إلا برنامج نووي واحد في العراق .

٥ - ملاحظات أبدتها حكومة العراق

١٤ - في حين كرر الجانب العراقي قبول الحكومة لقرارات مجلس الامن ، إلا أنه اعتبر هذه القرارات قاسية وجائرة . وفي هذا الصدد ، أشير بشكل خاص الى قرار مجلس الامن ٦٩٩ (١٩٩١) ، المتعلق بمسؤولية العراق عن التكاليف المترتبة بموجب الفرع جيم من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) واستعدادهم للقيام بتدمير الاسلحة الكيميائية . وصرحت البعثة أن اللجنة الخاصة تنظر حاليا بجدية في هذا العرض .

١٥ - ولدى اشارته الى الحوادث التي وقعت أيام ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، شكا الجانب العراقي من عدم كفاية مهلة الاخطار التي أعطيت للتفتيش . وعلاوة على ذلك ، ذكر أن الاصرار على القيام بعملية التفتيش خلال عيد الاضحى ذي الطابع الديني الاسلامي حين لم يكن من السهل الاتصال بالضباط المدنيين أو العسكريين المعنيين ، لم يكن ملائما . وأشار الى أن قاعدة العراق الصناعية قد تضررت بشكل بالغ أثناء الحرب وأن هنالك مشاكل جدية تتعلق بالاتصالات والشؤون السوقية . وقد ساهمت هذه العوامل كلها في الاحداث التي وقعت . وذكرت البعثة أن الإخطار قبل مهلة كافية سيعطى في جميع الحالات ، لكنه يحق للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية تفتيش الاجسام المتحركة بإخطار قصير المهلة أو بدون إخطار بتاتا . وإن أفرقة التفتيش لم تكن تنوي تجاهل المشاعر الدينية لشعب العراق . لكنها لاحظت أن جواز القيام بعمليات التفتيش في أي وقت من الاوقات أصبح الآن سمة عادية للتحقق بموجب ترتيبات مراقبة الاسلحة الحديثة حين تكون هنالك أسباب تدعو للاعتقاد بأن عدم القيام بذلك قد يحبط الغرض من التفتيش . واضافة الى ذلك ، لوحظ بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيه أنه كان هنالك نشاط عراقي كبير في موقع التفتيش ، بالرغم من العطلة الدينية .

١٦ - وأشار الجانب العراقي الى تحفظاته فيما يتعلق بتكوين أفرقة تفتيش معينة وأعرب عن الامل في أن يتم تشكيلها على أساس أوسع في المستقبل . وذكرت البعثة أنه لدى تكوين الافرقة يجب أن يكون التركيز بشكل أساسي على الكفاءة الفنية . وإن معظم الافرقة مكون من أفراد من جنسيات عديدة . وثمة عامل مقيد في ميدان الاسلحة النووية والميادين المتصلة يتمثل في كون الخبرات الفنية المتاحة مقصورة الى حد بعيد على الدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية . وتم الاتفاق على أن اختيار أعضاء أفرقة التفتيش هو امتياز مقصور على اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

هاء - النتائج التي توصلت اليها البعثة الرفيعة المستوى

١٧ - بالرغم من الطابع الجلي للتأكيدات العامة المقدمة والتدابير المح - الموعودة ، فإنه لا يمكن تقييم هذه التأكيدات والتدابير إلا في ضوء تنفيذ السل العراقية لها حاليا ومستقبلا . وكما ذُكر في هذا التقرير ، فإن الاستجابة العرا لطلب الوصول الى الأجسام التي حاول فريق التفتيش معاينتها يوم ٢٨ حزيران/يونم استجابة قاصرة عما طلبه مجلس الامن .

جنيف ، ٤ تموز ١٩

(توقيع) رولف إكيوس (توقيع) هانس بليكس (توقيع) ياسوشي ك

- - - - -